

التعريف الدوري في المعجم العربي القاموس المحيط أنموذجاً

د. علي حلو حوَّاس (*)

الملخص:

يسلِّط هذا البحث الضوء على إشكالية عُرفت في الميدان المعجمي، تتناول شرح اللفظة وتفسيرها وما سُجِّل من عيوب في ذلك، وقد اخترنا واحداً من هذه العيوب سُمِّي بـ (التعريف الدوري)، وهو من عيوب التفسير التي لم تسلم منها المعجمات القديمة، ابتداءً من العين ووصولاً إلى القاموس المحيط. ويُراد بهذه الظاهرة تفسير اللفظة بأخرى ثم تفسير هذه الأخيرة بالأولى، أي إنَّ اللفظة المفسَّرة تكون مفسَّرة في موضع آخر، وهو ما يندرج تحت التفسير بالترادف. وقد يصطدم هذا الأسلوب بالغاية التي أُلِّف بسببها المعجم؛ فيؤدي إلى الغموض حين يدور مستعمل المعجم في حلقة مفرغة مع اللفظتين المفسَّرة والمفسَّرة. وقد انتخبنا القاموس المحيط للفيروزآبادي ميداناً لهذا البحث، إذ وردت فيه أمثلة كثيرة مصداقاً لهذا الأسلوب، ملتزمين بالمنهج الذي اختاره الفيروزآبادي في ترتيب الألفاظ، وهو منهج الباب والفصل، أي ترتيب الألفاظ بحسب حروفها الأواخر مع مراعاة الحروف الأوائل داخل كل باب من هذه الأبواب؛ مراعاة للإحالات عند التحليل والتقويم.

(*) جامعة بغداد - كلية التربية / ابن رشد للعلوم الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: القاموس المحيط ، التعريف الدوري ، المعجم .

المدخل

لم يكن العرب أصحاب الريادة في التأليف المعجمي، فقد سبقهم إليه أقوام أخرى، ممن يمتلكون رصيلاً لغوياً حياً، ولا عيب في ذلك؛ لأنَّ المعرفة الإنسانية مباحة وخاضعة لمبدأ التأثر والتأثير. ومن الشعوب القديمة التي عرفت البحث المعجمي وسبقت العرب في ذلك الهنود واليونانيون والمصريون القدماء والسراني والعبرانيون والصينيون.

فأول هذه الشعوب هم الهنود الذين سجلوا السبق في علوم اللسان المتعددة، ومن بينها البحث الصوتي والمعجمي، فقد بدأ عملهم المعجمي «في شكل قوائم تضمُّ الألفاظ الصعبة الموجودة في نصوصهم المقدسة، ثمَّ تطوّر هذا النظام فألحق بكلِّ لفظٍ في القائمة شرح لمعناه، ويُمكن أن يُعدَّ هذا العمل من نوع (معاجم الموضوعات) أو (معاجم المعاني). وبعد ذلك ظهرت كتب لا تقصر نفسها على ألفاظ النصوص المقدسة»^(١).

وقد كان لليونانيين جهد معجمي واضح، إذ «أنتجوا عدداً ضخماً من المعاجم، وتقول دائرة المعارف البريطانية إنَّ Athenaeus قد اقتبس نصوصاً من خمسة وثلاثين عملاً معجمياً فقدت جميعها»^(٢).

أمَّا العرب فلم يُؤثر عنهم أيُّ نوع من الدراسات اللغوية قبل الإسلام، ولهذا فهم متأخرون زمنياً عن كثيرٍ من الأمم التي سبقتهم^(٣)؛ ويبدو أنَّ السبب في ذلك عدم امتلاكهم كتاباً مقدَّساً، أمَّا عند نزول القرآن الكريم فقد بدأ النشاط اللغوي يشتدُّ ويبرز خدمة للكتاب العزيز.

(١) د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب: ٦٠.

(٢) البحث اللغوي عند العرب: ٦٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩.

وَمَنْ يقرأ النشاط البحثي عند العرب يُقَرُّ أَنَّهُمْ عُنُوا ابتداءً بالعلوم الشرعية والإسلامية، ثمَّ توجَّهت عنايتهم إلى العلوم الأخرى، ومنها اللغوية. يقول السيوطي: «إنَّه منذ منتصف القرن الثاني الهجري بدأ علماء المسلمين يُسجِّلون الحديث النبوي، ويؤلِّفون في الفقه الإسلامي والتفسير القرآني. وبعد أن تمَّ تدوين هذه العلوم اتَّجه العلماء وجهةً أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو»^(٤).

وما البحث اللغوي عند العرب إلا خادم لعلوم الشريعة، ولا سيما البحث المعجمي الدلالي، «فمن المعروف أنَّ وجود مفردات وتعابير نادرة أو غريبة في القرآن والحديث استدعى المفسرين والقراء، فلجؤوا إلى تفسيرها بالشعر»^(٥). فما وُجِدَ في القرن الأول الهجري من محاولات للدراسة المعجمية كان الحافز إليها إسلامياً، ولم يُقصد لذاته، ومن ذلك محاولة ابن عباس جمع الألفاظ الغريبة في القرآن الكريم وشرحها^(٦).

ويبدو أنَّ أغلب المحاولات الأولى للدرس اللغوي عند الشعوب عامَّة كانت مرتبطة بالدين والعقيدة. نجد هذا عند الهنود الذين بدؤوا بحثهم اللغوي لخدمة كتابهم المقدس المسمى (الفيدا). ومثله نجده عند الصينيين؛ إذ كانت دراسة النصوص الدينية البوذية وغيرها سبباً في نشأة المعاجم الصينية. وكذلك كانت دراسة الشعر الحماسي والديني في اليونان دافعاً للتأليف اللغوي. وفي العبرية أيضاً بدأت دراسة اللغة والنحو لخدمة الكتاب المقدس^(٧).

(٤) السيوطي، تاريخ الخلفاء: ١٧٣.

(٥) د. أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية: ١٦٧.

(٦) البحث اللغوي عند العرب: ٧٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨٠.

وعلى الرغم من حداثة الدرس اللغوي عند العرب إذا ما قيسوا بالأمم الأخرى، خطوا خطوات واسعة جعلتهم في المقدمة، فاللغة العربية انمازت من غيرها «بالتنزيل العزيز، وهي تفاخرهنَّ بمعجم صنعه علماؤها حفاظاً على لغة القرآن الكريم، مُؤدِّعينه عبقرية العرب في بداوتهم، وعبقريتهم بعد أن صقلتهم حضارة الإسلام، فكان معجماً ليس لأمة من الأمم مثله سعة آفاق وغزارة مادة وتنوع أبواب، أمّا معجمات سائر اللغى فهي قاصرة عنه، متأخرة عليه، مُحدّثة بالنسبة إليه»^(٨).

ويُسجّل الفضل في هذا التميّز لأئمة هذه اللغة الذين سلكوا سبلاً في التأليف المعجمي تؤكد نضج تفكيرهم اللغوي وبراعتهم في الصناعة المعجمية، فلا «تُعرفُ أمة من الأمم في تأريخها القديم أو الحديث قد تفنّنت في أشكال معاجمها، وفي طرق تبويبها وترتيبها كما فعل العرب. وقد تعدّدت طرق وضع المعجم العربي حتى كادت تستنفد كل الاحتمالات الممكنة. وقد كان العرب منطقيين حينما لاحظوا جانبي الكلمة، وهما اللفظ والمعنى، فرتبوا معاجمهم - إجمالاً - إمّا على اللفظ، وإمّا على المعنى، وبهذا وُجد قسمان رئيسان هما: معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني»^(٩)، يُحدّد استعمالهما مستعمل اللغة، فإذا أراد البحث عن معنى لفظة من الألفاظ فإنّه يلجأ في تلبية حاجته إلى معاجم الألفاظ، أمّا إذا أراد البحث عن لفظة مناسبة لمعنى يعرفه فإنّه يلجأ إلى معاجم المعاني أو الموضوعات.

وما يعيننا في بحثنا هذا من هذين القسمين هو الأول، الذي تُبنى مادته على أساس اللفظ وليس المعنى، وتسليط الضوء على إشكالية عُرفت في الميدان المعجمي، تتناول شرح اللفظة وتفسيرها وما سُجّل من عيوب في

(٨) عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر: ١١.

(٩) البحث اللغوي عند العرب: ١٧٦.

ذلك. وقد اختار البحث واحداً من هذه العيوب، وهو ما سُمِّي بـ (التعريف الدوري)، واخترنا القاموس المحيط للفيروزآبادي أنموذجاً للدراسة.

وظيفة المعجم

لم يكن المعجم العربيّ متخصصاً في مستوى من مستويات البحث اللغوي، فالقارئ يجد فيه بحوثاً صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية، ولكن وظيفته الأساسية تتحدّد بالمستوى الرابع، وهو المستوى الدلاليّ؛ إذ إنّ اللبنة الأولى للمعجم كانت عبارة عمّا يُعرف في البحث اللغوي بالرسائل اللغوية، وهي المرحلة الأولى في تطور التأليف المعجمي، شهدت نوعاً من التنظيم والتبويب، بحيث جمعت كلُّ رسالة مجموعة من الألفاظ بينها رابط معنوي أو موضوعي، فمنها ما أُلّف في النبات أو الحيوان أو الإنسان، وسبب ذلك أنّهم وجدوا ألفاظاً يمكن تصنيفها على طوائف، في كلِّ منها مجموعة من الألفاظ التي يربطها حقل دلاليّ معين، وتُسَمَّى (نظرية الحقول الدلالية)^(١٠).

وبذلك ارتبط ظهور المعجم بمجموعة من الدوافع، يمكن إجمالها بما يأتي:

- ١- الدافع الديني: وهو خدمة القرآن الكريم والعلوم الشرعيّة.
- ٢- الدافع القومي: وهو حفظ العربية من الألفاظ الدخيلة.
- ٣- الدافع الاجتماعي: وهو تعرّف عادات العرب وتقاليدهم وسلوكهم الاجتماعي. فالمعروف في المعجم العربي التراثي أنّ وظيفته لا تقتصر على بيان المعنى، بل هو سجلٌّ دوّن فيه المعجميون كل ما يتعلق بحياة الجماعة اللغوية.
- ٤- الدافع اللغوي، وهو يصبُّ في خدمة اللغة العربية بسبب توسّعها وازدياد الثروة اللغوية؛ ممّا جعل كثيراً منها يخفى على الألفهام، فظهرت الحاجة إلى مدونات تفسّر هذا الغامض وتبيّنه^(١١).

(١٠) د. عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية: ٨٦.

(١١) نورية ذاك العاني، المعجمات العربية: ١٨ و١٩.

وفيما يتعلق بالوظيفة اللغوية للمعجم إنَّ من أسسه العناية بالكلمة شكلاً ومعنى، في حال استعمالها مفردة ومركبة مع غيرها في سياقات متعددة. فالمعجم لا بدَّ أن يبيِّن معنى الكلمة وطريقة نطقها، وتحديد رسمها الإملائي أو الهجائي، وتأصيلها الاشتقاقي، وما يتعلق بِنيتها صرفياً ونحوياً، فضلاً عن سياقات استعمالها^(١٢).

فإذا كان الهجاء رمزاً كتابياً فإن النطق هو الشكل الحي الفعلي للكلمة، والهجاء محاولة لتسجيل نطق الكلمة، وهذه المحاولة تتفاوت بين التسجيل الدقيق للنطق أحياناً، وغير الدقيق أحياناً أخرى. ولما كان الاختلاف واقعاً بين الرمز اللغوي الصوتي (النطق)، والرمز الهجائي المكتوب (الهجاء)، أصبح من المحتمل للكلمة العربية - كما يمثلها النظام الإملائي - أن تكون عرضة للخطأ في النطق، ومن ثمَّ يتوقع طالب المعجم حين يكشف عن معنى كلمة ما أن يبدأ المعجم بأن يحدد له طريقة نطقها بضبطها^(١٣).

ومِمَّا يؤخذ على المعجمات القديمة - فيما يتعلق بالشكل - إهمالها في مواضع متعددة النص على ضبط الكلمة، والاقتران على الضبط بالقلم دون العبارة، فلم يضبط الخليل في أكثر الأحيان المواد والصيغ التي تحدَّث عنها، فتسرَّب إليها التصحيف والخطأ في الشكل، مستنداً إلى ما يحمله نظام الرسم من علامات ورموز، تُحدِّد نوع الحرف وحركته، وقد أحدث هذا الأسلوب في الضبط تصحيفاً كثيراً في المعجمات التي تلت «العين»؛ لأنَّ هذه الرموز والعلامات قد تختفي مع الزمن أو قد يُغيَّر موضعها الصحيح، ممَّا يؤدي إلى نطق كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغةً ومعنى، ولكنها غير الكلمة التي قصدتها واضعها الأول، وقد لا يكون لها معنى على الإطلاق. وقد يؤدي

(١٢) د. أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث: ١١٥.

(١٣) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢٦.

التصحيف أيضاً إلى تغيير حركة الحرف، فيؤدي إلى ولادة أمثلة جديدة، تندرج تحت صيغ صرفية مخالفة لما كانت عليه قبلاً، وقد تخرج عن صيغ الصرف ومقتضيات اللفظ أصلاً فيُحكَم عليها بالخطأ^(١٤).
ولدفع ذلك الخطر ظهر معجميون ابتكروا سبلاً أخرى للضبط، تحقّق الغاية من ضبط الكلمة، وتجعلها في مأمن من التصحيف والتحريف. ومن تلك السبل الضبط بالعبارة، وهو النصّ على نوع الحرف أو حركته. والضبط بالميزان، وهو إمّا النصّ على وزن الكلمة الصرفي، أو التمثيل بوزن كلمة أشهر.

أمّا ما سُجِّل على المعجمات القديمة من عيوب تناولت المعنى، فمنها ما يُسمّى بالتعريف الدوري، الذي عانى منه التراث المعجمي العربي.

التعريف الدوري:

يُعدُّ تفسير الألفاظ عملاً مركزيًا لصانع المعجم، فهو الغاية الكبرى لمستعمله فضلاً عن مؤلفه، وقد اتبع المعجميون العرب سبلاً متعددة لتحقيق هذه الغاية، بحسب طبيعة اللفظة وما يلائمها. ومن هذه السبل التعريف، واستعمال المرادف، والمغايرة، واستعمال السياق بأنواعه المختلفة: اللغوي والسببي والمجازي والاجتماعي.

وقد عبّر الباحثون قدماء ومحدثين عن التعريف بعبارات متعددة، فابن سينا يذهب إلى أنّ التعريف «هو أن يُقصد فعلُ شيء إذا شعر به شاعر تصوّر شيئاً ما هو المعروف، وذلك (الفعل) قد يكون كلاماً وقد يكون إشارة، لذا يجب أن يُفرد لفظ (التعريف) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في الذهن من جهة محمولاته»^(١٥). أمّا المحدثون فالتعريف عند بعضهم هو «نوع من

(١٤) د. محمد عيد، في اللغة ودراساتها: ١٠٣ و١١٥.

(١٥) ابن سينا، رسالة الحدود: ٢٩.

التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نصّ (اللفظ أو العبارة)، وهو يفترض أن يكون لكلّ لفظة أو عبارة مقابل، أي إنّه يفترض منطقيّاً وجود دلالة كلية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين، وهذه الدلالة إما أن تأتي في شكل لفظ أو جملة»^(١٦).

فالمراد بالتعريف هو تمثيل المعنى بكلمات أخرى، بمعنى أنّه يُعيد التعبير عن المعنى بألفاظ أخرى^(١٧). ولهذا يعبر أهل المنطق عن التعريف بأنّه مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء مُميّزاً عمّا عداه. فالتعريف والمعرّف تعبيران عن شيء واحد أحدهما مُوجز، والآخر مُفصّل^(١٨). والتعريف عندهم يكون «بذكر جنس الشيء وفصله النوعي أو خاصته. فالجنس لتحديد الماهيّة، والفصل أو الخاصة لتمييزه من بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه. ومثال ذلك تعريف الإنسان بأنّه حيوان ناطق، وتعريف الأعراب بأنّه رجل (جنس في التعريف) غير متزوّج (خاصة)»^(١٩).

ولكنّ التعريف المعجمي لا يلتزم حرفيّاً بشروط التعريف المنطقي ومواصفاته، والمعجميّ حين يعرف يضع في حسبانته مستعمل المعجم، ويحاول أن يستعمل وسيلة يفهمها القارئ، ولذا عادة ما يلجأ إلى تحديد الخصائص الدلالية للفظ المعرّف أو كلمة المدخل بذكر العناصر أو المكونات التمييزية التي لا تجتمع في لفظ آخر سوى اللفظ المعرّف^(٢٠).

(١٦) عبد العزيز المطاد، المعجم العربي وقضايا التعريف: ١١٩، بحث منشور ضمن كتاب

(المعجم العربي العصري وإشكالاته).

(١٧) صناعة المعجم الحديث: ١٢١.

(١٨) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي: ٧٥.

(١٩) المصدر نفسه: ٧٥، وصناعة المعجم الحديث: ١٢١.

(٢٠) صناعة المعجم الحديث: ١٢٢.

وقد واجهت المعجميين صعوبات متعددة في التعريف أهمّها^(٢١):

١ - صعوبة تعريف الكلمات السهلة أو المألوفة:

ورد في المعجم العربي كثير من الألفاظ التي تداولها المجتمع اللغوي وصارت من المألوف السهل، وفي ذلك واجه المعجمي صعوبة في التعبير عن ذلك، فلجأ في مواضع كثيرة إلى الاكتفاء باستعمال وصف (معروف) أو استعمال الحرف (م) إزاء هذا النوع من الألفاظ.

يبدو أنّ المعيار الذي اتخذته المعجمي في تحديد مألوفية اللفظة أو معرفيتها هو ثقافته الشخصية ورأيه الذاتي، لذلك وقع في أحيان كثيرة في المحذور، ووجد مستعمل المعجم نفسه أمام ألفاظ غير مألوفة عدّها المعجمي من المألوف. ومن أمثلة ذلك قول الأزهري: «الأُتْرُجُ: مَعْرُوفٌ، والعوام يَقُولُونَ: أُتْرُنْجٌ، وَتُرُنْجٌ. وَالأُولَى كَلَامُ الفصحَاءِ»^(٢٢). وقول الجوهرى: «الوشى من الثياب: معروف»^(٢٣).

وقد استمرت هذه المشكلة عند أغلب المعجميين، إذ أتبع الفيروزآبادي كثيراً من الألفاظ التي رآها مألوفة بالرمز (م) الذي يعني أنّه معروف لا يحتاج إلى تفسير، وهو في الحقيقة هاربٌ من محاولة بذل الجهد لتفسير اللفظ الشائع أو المألوف، سواء أكان مألوفاً من وجهة نظر واضع المعجم أم من مستعمله. ومن ذلك قوله: «الحدّاءة، كعينية طائرٌ م»^(٢٤). وقوله: «الحناء، بالكسر: م»^(٢٥). وقوله: «الشيء: م»^(٢٦). وقوله: «الثلج: م، والثلاج: بائعه»^(٢٧).

(٢١) المصدر نفسه: ١٢٢ و١٢٣.

(٢٢) الأزهري، تهذيب اللغة: (ترج): ١١ / ٣.

(٢٣) الجوهرى، الصحاح (وشى): ٦ / ٢٥٢٤.

(٢٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (حدأ) ٤٨.

(٢٥) المصدر نفسه: (حنأ) ٤٩.

(٢٦) المصدر نفسه: (شيأ) ٥٥.

(٢٧) المصدر نفسه: (ثلج) ١٨٠.

٢- صعوبة تعريف التصورات التجريدية مثل الحب، والكراهية، والحكمة، والعدل، والصدق، والمعرفة. ومثل هذا يُقال عن الألفاظ الدالة على الكيفيات والأحداث والأفعال، مثل: طويل، وواسع، ويقتل، ويكسر. ومثل هذا يُقال في تعريف كثير من التصورات الحسية، التي تدلُّ على أشياء عادية مثل منضدة، وفنجان، ودلو، أو طبيعية مثل موز، وجزر، وتفاح، أو حيّة مثل حصان، وذباب، وسنجاب... إلخ.

وقد ألبأت هذه الصعوبة المعجميَّ إلى ما يُسمَّى التعريف الدوري، وهو من عيوب التفسير التي لم تسلم منها المعجمات القديمة، ابتداءً من العين ووصولاً إلى القاموس المحيط. ومن أمثلة ذلك ما قاله الفارابي في تفسير لفظة (النبرة)، فقد فسرها بمرادفتها (الهمزة)^(٢٨)، ثمَّ عاد وفسَّر هذه الأخيرة بالأولى. ومثله أيضاً ما قاله ابن فارس في تفسير لفظة (الحقد)^(٢٩)، فقد فسرها بمرادفتها (الضغن)، ثمَّ عاد وفسَّر هذه الأخيرة بالأولى^(٣٠).

ويُراد بهذه الظاهرة تفسير اللفظة بأخرى ثم تفسير هذه الأخيرة بالأولى، أي إنَّ اللفظة المفسَّرة تكون مفسَّرة في موضع آخر، وهو يندرج تحت أسلوب التفسير بالمرادف. وقد يصطدم هذا الأسلوب بالغاية التي أُلِّف بسببها المعجم؛ فيؤدي إلى الغموض حين يدور مستعمل المعجم في حلقة مفرغة مع اللفظتين المفسَّرة والمفسَّرة. وقد وردت في القاموس المحيط أمثلة كثيرة على هذا الأسلوب من التفسير، منها:

- القِثَاءُ وَالخِيَارُ:

قال الفيروزآبادي: «القِثَاءُ، بالكسر والضمّ: م، أو الخِيَارُ»^(٣١). وفي

(٢٨) الفارابي، ديوان الأدب: (نبر) ١/ ١٤٠.

(٢٩) ابن فارس، المعجم: (حقد) ١/ ٢٤٥.

(٣٠) المصدر نفسه: (ضغن) ١/ ٥٦٣.

(٣١) القاموس المحيط: (قثأ) ٥٨.

موضع آخر قال: «والخيارُ: شبه القثاء»^(٣٢). إذ لم يكتفِ بمعرفة القارئ لمعنى لفظة (القثاء) الذي أشار إليه بالرمز (م)، وإنما أردفها بلفظة ظنَّها أعرف. ثمَّ عاد وفسَّر الخيارَ بشبه القثاء. وقد أغفل الإشارة إلى أنَّ هذا الترادف سببه الاقتراض، قال الجوهرِيُّ: «الخيارُ: القثاء، وليس بعربيٍّ»^(٣٣). وهو فارسيٌّ، قال أدي شير: «الخيارُ: فارسيٌّ محضٌ وهو معروفٌ»^(٣٤). ومثل هذا يُقال في تفسيره البخت بالجد^(٣٥)، والجدَّ بالبخت^(٣٦).

- النَّبَأُ وَالخَبْرُ:

قال الفيروز آباديُّ: «النَّبَأُ، محرَّكةٌ: الخَبْرُ»^(٣٧). وفي موضع آخر قال: «الخَبْرُ، مُحرَّكةٌ: النَّبَأُ»^(٣٨). بمعنى أنَّ هاتين اللفظتين مترادفتان عنده، وفي الحقيقة أنَّ هناك فرقاً دلاليًّا بينهما. قال أبو هلال العسكري: «النَّبَأُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلإِخْبَارِ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ الْمَخْبَرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ بِمَا يَعْلَمُهُ وَبِمَا لَا يَعْلَمُهُ»^(٣٩). لذلك عَقَّب الزبيديُّ على صاحب القاموس بقوله: «وهما مترادفان، وفرَّقَ بينهما بعضٌ، قال الراغب: النَّبَأُ خَبْرٌ ذُو فَائِدَةٍ عَظِيمَةٍ، يَحْصُلُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ غَلْبَةٌ ظَنٌّ»^(٤٠).

- الحُبُّ وَالوُدُّ:

قال الفيروز آباديُّ: «الحُبُّ: الوِدَادُ»^(٤١). وفي موضع آخر قال: «الوُدُّ

(٣٢) المصدر نفسه: (خير) ٣٦٣.

(٣٣) الصحاح: (خير) ٦٥١/٢.

(٣٤) أدي شير، معجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة: ٥٨.

(٣٥) القاموس المحيط: (بخت) ١٤٩.

(٣٦) المصدر نفسه: (جدد) ٢٦٠.

(٣٧) المصدر نفسه: (نبأ) ٦٢.

(٣٨) المصدر نفسه: (خبر) ٣٥٧.

(٣٩) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية: ٤١.

(٤٠) الزبيدي، تاج العروس: (نبأ) ٤٤٣/١.

(٤١) القاموس المحيط: (حب) ٧٩.

والوَدَادُ: الحُبُّ»^(٤٢). إذ إنَّ صعوبة التعبير عن هذا التصوّر التجريديّ قد ألجأته إلى التفسير بالدُّور. ويرى أصحاب الفروق اللغوية أنّ هاتين اللفظتين مختلفتان دلاليًّا، قال العسكريُّ: «الحُبُّ يكون فيما يُوجِبُهُ مِيلُ الطَّبَاعِ وَالْحِكْمَةُ جَمِيعاً، وَالوُدُّ مِيلُ الطَّبَاعِ فَقَطْ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أُحِبُّ فَلَاناً وَأُوَدُّهُ، وَتَقُولُ: أُحِبُّ الصَّلَاةَ، وَلَا تَقُولُ: أُوَدُّ الصَّلَاةَ»^(٤٣).

- المِرْزَابُ والمِرْزَابُ والمِيزَابُ:

أخفق الفيروزآبادي في إيضاح معاني هذه الألفاظ الثلاث التي تعود إلى أصل واحد، تعاقبت عليه لهجات متعددة فجعلته في صور متعددة، فهو يقول: «المِرْزَابُ: المِرْزَابُ»^(٤٤). وفي موضع آخر يقول: «المِرْزَابُ: المِيزَابُ»^(٤٥). وهذا الأمر جعل القارئ يدور في حلقة مفرغة، من دون بيان للمعنى. والأحرى بوضع المعجم في هذا الموضوع ذكر هذه اللفظة في موضع واحد والإشارة إلى التعدّد اللهجي فيها.

وقد تدارك ذلك الزبيديُّ بقوله في مادة (رزب): «والمِرْزَابُ لُغَةٌ فِي المِيزَابِ، وَليست بالفَصِيحَةِ، وَأَنكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَمِثْلُهُ فِي (شَفَاءِ الغَلِيلِ) للشَّهَابِ الحَفَّاجِيِّ، وَالمِرْزَابُ: السَّفِينَةُ العَظِيمَةُ»^(٤٦). وقوله في مادة (رزب): «ويقال للمِيزَابِ: المِرْزَابُ وَالمِرْزَابُ، وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ. وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ المِيزَابُ وَجَمْعُهُ مَازِيبٌ. وَلَا يُقَالُ المِرْزَابُ، وَكَذَلِكَ الفَرَاءُ وَأَبُو حَاتِمٍ»^(٤٧).

(٤٢) المصدر نفسه: (ودد) ٣٠٧.

(٤٣) الفروق اللغوية: ١٢٢.

(٤٤) القاموس المحيط: (رزب) ١٠٠.

(٤٥) القاموس المحيط: (رزب) ٩٦.

(٤٦) تاج العروس: (رزب) ٤٩٥/٢.

(٤٧) المصدر نفسه: (رزب) ١٣/٣.

- الحوت والسّمك:

قال الفيروزآبادي: «الحوت: السّمك»^(٤٨). وفي موضع آخر قال: «السّمك، مُحَرَكَةٌ: الحوت»^(٤٩). من دون تعريف دقيق ووصف يبيّن طبيعة هذا الحيوان، بل جعل هاتين اللفظتين مترادفتين لشيء واحد، فإذا تُجَوّز في تفسير الحوت بالسّمك؛ لأنّه من جنسه، فكيف يُقبَل تفسير السّمك بالحوت؟ وقد فسّر الجوهرِيُّ من قبل الحوت بالسّمك^(٥٠)، ولكنّه لم يرتكب في ذلك مخالفة التعريف الدوري، بل كان دقيقاً بقوله: «السّمك من خَلَقِ الماء، الواحدة سَمَكَةٌ، وجمع السّمكِ سِمَاكٌ وَسُمُوكٌ»^(٥١). ولو رجعنا إلى الأزهرى لُفِكَ هذا اللُّغزُ الذي أوقع الفيروزآبادي بالوهم، فالحوت بُرْجٌ في السماء، وليس السّمك الذي يسبح بالماء، قال الأزهرِيُّ نقلاً عن الليث: «السّمكُ: الواحدة سَمَكَةٌ، قال: والسّمَكَةُ بُرْجٌ في السّمَاءِ يُقَالُ له: الحوتُ»^(٥٢).

- الزّوج والبعل:

قال الفيروزآبادي: «الزّوج: البعل»^(٥٣). وفي موضع آخر قال: «البعلُ: الزّوج»^(٥٤). ما قيل في المترادفات المذكورة آنفاً يُقال هنا أيضاً، وقد أعاد الفيروزآبادي ما ذكره الجوهرِيُّ^(٥٥) الذي وقع في شرك التعريف الدوري من قبل، أمّا الأزهرِيُّ فلم يفسّر الزّوج بالبعل^(٥٦).

(٤٨) القاموس المحيط: (حوت) ١٥٢.

(٤٩) المصدر نفسه: (سمك) ٨٦٩.

(٥٠) الصحاح: (حوت) ٢٤٧/١.

(٥١) المصدر نفسه: (سمك) ١٥٩٢/٤.

(٥٢) تهذيب اللغة: (سمك) ٨٤/١٠.

(٥٣) القاموس المحيط: (زوج) ١٨٩.

(٥٤) المصدر نفسه: (بعل) ٨٩٠.

(٥٥) الصحاح: (زوج) ٣٢٠/١ و(بعل) ١٦٣٥/٤.

(٥٦) تهذيب اللغة: (زوج) ١٥١/١١ وما بعدها.

ونرى أن تسمية الزَّوجِ بَعْلًا ورد على سبيل المجاز الذي علاقته السببية، فإنَّما سُمِّيَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ بَعْلًا لِأَنَّهُ مَسْؤُولٌ عَنْهَا وَقِيْمٌ عَلَيْهَا. قال الأزهريُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿أَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصفات: ١٢٥]: «قِيلَ: إِنَّ بَعْلًا كَانَ صَنَمًا مِنْ ذَهَبٍ يَعْبُدُونَهُ. وَقِيلَ: أَدْعُونَ بَعْلًا أَي رَبًّا، يُقَالُ: أَنَا بَعْلُ هَذَا الشَّيْءِ، أَي رَبُّهُ وَمَالِكُهُ»^(٥٧). ويرى أصحاب الفروق اللغوية أن بين هاتين اللفظتين فرقاً دليلاً دقيقاً، قال العسكريُّ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ بَعْلًا لِلْمَرْأَةِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْبِعَالَ: النَّكَاحَ وَالْمُلَاعَبَةَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَيَّامٌ أَكُلُ وَشُرْبُ وَبِعَالٍ)»^(٥٨).

- الْقِرْطَاسُ وَالْكَاغِدُ:

قال الفيروزآباديُّ: «الْقِرْطَاسُ، مُثَلَّثَةُ الْقَافِ، وَكَجَعْفَرٍ وَدِرْهَمٍ: الْكَاغِدُ»^(٥٩). وفي موضع آخر قال: «الْكَاغِدُ: الْقِرْطَاسُ، مُعَرَّبٌ»^(٦٠)، مُفَسَّرًا الْفِظَةُ الْعَرَبِيَّةُ بِمُقَابِلِهَا الْأَعْجَمِيَّةِ، ثُمَّ الْأَعْجَمِيَّةُ بِالْعَرَبِيَّةِ دَوْرِيًّا. وَهُوَ أَمْرٌ يَخَالَفُ شُرُوطَ التَّعْرِيفِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَيِّنُ مَعْنَى الْفِظَتَيْنِ عَلَى نَحْوِ دَقِيقٍ، مِمَّا يَجْعَلُ مُسْتَعْمَلَ الْمَعْجَمِ يَدُورُ فِي حَلْقَةٍ مُفْرَعَةٍ وَحَسَنًا فَعَلَ الْأَزْهَرِيُّ حِينَ أَبَانَ مَعْنَى لَفْظَةِ (الْقِرْطَاسِ) وَعَرَّفَهَا عَلَى نَحْوِ وَاوٍ، قَالَ نَقْلًا عَنِ اللَّيْثِ: «الْقِرْطَاسُ: مَعْرُوفٌ يُتَّخَذُ مِنْ بَرَدِيٍّ يَكُونُ بِمِصْرَ. قَالَ: وَكُلُّ أَدِيمٍ يُنْصَبُ لِلنِّصَالِ فَاسْمُهُ قِرْطَاسٌ، فَإِذَا أَصَابَهُ الرَّامِي بِسَهْمِهِ، قِيلَ: قَرَطَسَ»^(٦١).

أما لفظ (كاغد) فلم ترد في أغلب المعجمات القديمة، إذ إنَّ مادة (كغد)

(٥٧) تهذيب اللغة: (بعل) ٤١٢/٢.

(٥٨) الفروق اللغوية: ٢٨٣.

(٥٩) القاموس المحيط: (قرطس) ٥٢٣.

(٦٠) المصدر نفسه: (كغد) ٢٩٨.

(٦١) تهذيب اللغة: (قرطس) ٣٩٠/٩.

مِمَّا أهمله الخليل والأزهريُّ والجوهريُّ، أمَّا مَنْ ذكرها فمنهم الصاغانيُّ، قال الزبيديُّ: «الكَاغْدُ، بفتح الغين، أهمله الجوهريُّ، وقال الصاغانيُّ: هو القِرْطَاسُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ»^(٦٢). وقد ذهب إلى فارسيّتها أدي شير، بقوله: «الكَاغْدُ: فارسيٌّ محض بمعنى القِرْطَاسِ. والكَاغْدُ لغةٌ فيه»^(٦٣).

وقد توَسَّلَت أغلب المعجمات القديمة بالمغايرة أسلوباً في التفسير وتوضيح المعنى وتقريبه، ولا سيما ما تناول التصورات التجريدية التي يصعبُ على المعجميِّ إيجاد التعريف المناسب لها، وقد وُضِعَت هذه الآلية في التفسير ضمن العيوب التي سُجِّلت على المعجم العربي القديم. قال رياض زكي قاسم: «هذا المنهج في التفسير لا يدفع بالتعريف المطلوب نحو الكشف والوضوح، وإنما يضعنا أمام كلمةٍ أُخرى هي بحاجةٌ كالأولى إلى تفسير معناها»^(٦٤).

ويرى الباحث أنَّ المغايرة لا تكون عيباً بشرط استعمالها في الموضوع المناسب، أي في الألفاظ التي يتضح معناها بما يغيرها ويخالفها، مثل تفسير النور ضد الظلمة، والعلم نقيض الجهل. أمَّا استعمالها ضمن التعريف الدوري، أو كون الألفاظ المغايرة لما يُراد تعريفه وتفسيره غامضةً ومبهمةً تحتاج إلى تعريف وتفسير، ففي ذلك عيب ومشكلة. ومن أمثلة ذلك:

- الجَوْرُ والعَدْلُ:

قال الفيروزآباديُّ: «الجَوْرُ: نَقِيضُ العَدْلِ، وَضِدُّ القَصْدِ»^(٦٥). وفي موضع آخر قال: «العَدْلُ: ضِدُّ الجَوْرِ»^(٦٦). إذ إنَّ صعوبة التعبير عن هذا

(٦٢) تاج العروس: (كغد) / ٩ / ١١٠.

(٦٣) معجم الألفاظ الفارسية المعربة: ١٣٦.

(٦٤) د. رياض زكي قاسم، المعجم العربي - بحوث في المادة والمنهج والتطبيق: ٢٧٤.

(٦٥) القاموس المحيط: (جور) ٣٤٥.

(٦٦) المصدر نفسه: (عدل) ٩٤٨.

التصوّر التجريديّ قد ألجأته إلى التفسير بالدُّور، بأسلوب المغايرة، ظلّاً منه أنّ ذلك يقرب المعنى ويوضّحه. وهو أمر لا نجدّه متحقّقاً في كثير من المواضع. وقد روي ذلك عن الليث، قال الأزهرّي: «قال الليث: الجَوْرُ: نقيضُ العَدْلِ، والجَوْرُ: تَرْكُ القَصْدِ فِي السَّيْرِ»^(٦٧). أمّا الجوهرّي فلم يتبع هذا الأسلوب في تفسير لفظة (الجور)، قال: «الجَوْرُ: المَيْلُ عَنِ القَصْدِ. يُقَالُ: جَارَ عَنِ الطَّرِيقِ، وَجَارَ عَلَيْهِ فِي الحَكْمِ»^(٦٨). ولكنه لجأ إلى المغايرة في تفسير لفظة (العدل)^(٦٩).

- الكَرَمُ واللُّؤْمُ:

قال الفيروزآبادي: «الكَرَمُ، مُحَرَّكَةٌ: ضِدُّ اللُّؤْمِ»^(٧٠). وفي موضع آخر قال: «اللُّؤْمُ، بِالضَّمِّ: ضِدُّ الكَرَمِ»^(٧١). فإذا أراد مستعمل المعجم معرفة دلالة هاتين اللفظتين فإنّه لا يُحَقِّقُ مراده؛ إذ إنّهُ في تعريف كلمة (الكرم) قد أحاله المعجمي إلى كلمة أخرى في موضع آخر من المعجم، وعند الذهاب إلى هذه الكلمة سيجدها مُفَسَّرَةً بالأولى. وبذلك أساء صانع المعجم استعمال أسلوب المغايرة في التفسير، وأخطأ الموضوع المناسب. ومثل هذا يُقال في تفسير كلمتي البطن والظَّهْر، قال الفيروزآبادي: «البَطْنُ: خِلافُ الظَّهْرِ»^(٧٢). وفي موضع آخر قال: «الظَّهْرُ: خِلافُ البَطْنِ»^(٧٣).

ومن عيوب التفسير بالمغايرة كون الألفاظ المناقضة لما يُراد تعريفه

(٦٧) تهذيب اللغة: (جور) ١١/١٧٨.

(٦٨) الصحاح: (جور) ٢/٩١٧.

(٦٩) المصدر نفسه: (عدل) ٥/١٧٦٠.

(٧٠) القاموس المحيط: (كرم) ١٠٦٣.

(٧١) المصدر نفسه: (لؤم) ١٠٦٦.

(٧٢) المصدر نفسه: (بطن) ١٠٨٧.

(٧٣) المصدر نفسه: (ظهر) ٤٠٤.

وتفسيره غامضةً ومبهمَةٌ تحتاج إلى تعريف وتفسير، كقول الصاحب بن عباد: «والخُصُوف من الإبل: خلافُ الجُرُور»^(٧٤). ولا علم لمستعمل المعجم بدلالة اللفظة المفسرة، التي ينبغي أن تكون واضحةً، فحين نقرأ في مادة (جرر) لا نكاد نُحدِّد معنى هذه اللفظة على نحوٍ دقيق، قال ابن عباد: «والجُرُورُ من الحوامل: ما تجرُّ ولدها إلى أقصى الغاية»^(٧٥). وفي ذلك ينقل ابن منظور: «والجرُّ: أن تجرَّ الناقةَ ولدها بعد تمامِ السنةِ شهراً أو شهرينِ أو أربعينَ يوماً فقط»^(٧٦). ومن مصاديق هذه الظاهرة مع التعريف الدوري قول الجوهري: «والصُرُود من البلاد: خلافُ الجُرُوم»^(٧٧). وفي مادة (جرم) يقول: «والجُرُومُ من البلاد: خلافُ الصُرُود»^(٧٨). وهو يُريد في الموضع الأول البلاد الباردة، وهي خلاف الحارّة.

ومن مظاهر التعريف الدوري أيضاً تفسير اللفظة بلفظة تحتاج إلى تفسير، وبذلك تغيب الوظيفة الأساسية للمعجم، فمن شروط بناء التعريف اجتناب تعريف الشيء بما هو أخفى منه، إذ إنّ «التعريف بالأخفى لا يُفهمُ إلا بعد البحث عن أجزاء التعريف لغموض عناصره، لذا وجب على لغة التعريف أن تكون ألفاظها وتراكيبها مألوفة لا مجهولة ولا غريبة، أي إنّ المُعرِّف به ينبغي أن يكون أشهر من المُعرِّف»^(٧٩). لهذا منع الأستراباذي اختراع الألفاظ في الحدود، وأوجب استعمال المشهور المتعارف عليه من الألفاظ الصريحة؛ لأنَّ غاية الحدّ هي التبيين^(٨٠).

(٧٤) ابن عباد، المحيط في اللغة: (خصف) ٤/ ٢٥٠.

(٧٥) المصدر نفسه: (جرر) ٦/ ٤٠٠.

(٧٦) لسان العرب: (جرر) ٥٩٢.

(٧٧) الصحاح: (صرد) ٢/ ٤٩٦.

(٧٨) المصدر نفسه: (جرم) ٥/ ١٨٨٥.

(٧٩) عبد العزيز المطاد، المعجم العربي وقضايا التعريف: ١٣٦.

(٨٠) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٥-٦.

ومِمَّا ورد من ذلك في القاموس المحيط ما يأتي:

- الشَّنْتُ والشَّنُّ:

قال الفيروزآبادي: «الشَّنْتُ، مُحَرَّكَةٌ: الشَّنُّ»^(٨١). وفي موضع آخر قال: «شَنَّتْ كَفَّهُ، كَفَرِحَ وَكُرِمَ، شَنًّا وَشُونَةً: خَشِنَتْ»^(٨٢). فإذا اكتفى مستعمل المعجم بما ذَكَرَ إزاء لفظة (الشَّنْتُ) فلن يستطيع معرفة معناها من دون البحث عن معنى اللفظة التي ظنَّ صانع المعجم أنَّها مفسَّرة للأولى. وهذا من العيوب التي استشرت في أغلب المعجمات القديمة.

- الحُضْدُ والحُضُّضُ:

قال الفيروزآبادي: «الحُضْدُ، بضمَّتين: الحُضُّضُ»^(٨٣). وفي موضع آخر قال: «الحَضِيضُ: القَرَارُ فِي الأَرْضِ ج: أَحِضَّةٌ وَحُضُّضٌ»^(٨٤). فلكي نُحدِّد دلالة اللفظة المفسَّرة لا بدَّ من مراجعة مادة (حضض) لبيان ذلك.

- القُنْفُذُ والشَّيْهَمُ:

قال الفيروزآبادي: «القُنْفُذُ، وَتُفْتَحُ الفاءُ: الشَّيْهَمُ»^(٨٥). وفي موضع آخر قال: «الشَّيْهَمُ: الدُّلْدُلُ، وَذَكَرُ القِنَافِذِ، أَوْ مَا عَظُمَ شَوْكُهُ مِنْ ذُكْرَانِهَا»^(٨٦). والغريب في هذا أنَّ صانع المعجم اختار اللفظة المفسَّرة أغمضَ من المُفسَّرة، وهو خلاف غاية المعجم، وما يتطلَّبه التعريف الجيد الذي يقضي باختيار ألفاظ أكثر ألفيةً وتداولٍ.

(٨١) القاموس المحيط: (شنت) ١٧٠.

(٨٢) المصدر نفسه: (شنت) ١١١٤.

(٨٣) المصدر نفسه: (حضد) ٣١٤.

(٨٤) المصدر نفسه: (حضض) ٥٩٠.

(٨٥) المصدر نفسه: (قنفذ) ٤١٨.

(٨٦) المصدر نفسه: (شهم) ١٠٣٩.

- الرُّنْزُ وَالْأَرْزُ:

قال الفيروزآبادي: «الرُّنْزُ، بِالضَّمِّ: الْأَرْزُ»^(٨٧). وليبيان معنى هذه اللفظة لا بدَّ من الرجوع إلى مادة (أرز)، إذ قال: «الْأَرْزُ، وَيُضَمُّ: شَجَرُ الصَّنَوْبَرِ، أَوْ ذَكَرَهُ»^(٨٨).

- الْفَسِيْطُ وَالْتَفْرُوْقُ:

قال الفيروزآبادي: «الْفَسِيْطُ، كَأَمِيْرٍ: التَّفْرُوْقُ»^(٨٩). وليبيان معنى هذه اللفظة لا بدَّ من الرجوع إلى الرباعي من فصل الثاء، إذ قال: «التَّفْرُوْقُ، بِالضَّمِّ: قِمَعُ التَّمْرَةِ، أَوْ مَا يَلْتَزِقُ بِهِ قِمَعُهَا، ج: تَفَارِيْقُ»^(٩٠).

- الصُّنْقُ وَالصَّنُّ:

قال الفيروزآبادي: «الصُّنْقُ، بضمين: الأصِنَّةُ، وبالتحريك: شِدَّةُ ذَفْرِ الإِبْطِ»^(٩١). وليبيان معنى هذه اللفظة لا بدَّ من الرجوع إلى مادة (صنن)، إذ قال: «الصَّنُّ، بالكسر: بَوْلُ البعير... وبهاء: ذَفْرُ الإِبْطِ»^(٩٢).

- الْحَبْوَكْلُ وَالْحَبْوَكْرُ:

قال الفيروزآبادي: «الْحَبْوَكْلُ: كَحَبْوَكْرٍ لَفْظاً وَمَعْنَى»^(٩٣). أي أنه استعمل أسلوب التمثيل في الوزن والمعنى، وهو المماثلة اللفظية والمعنوية، وكثيراً ما ظهر هذا الأسلوب في المعجمات المتأخرة، كقول الزبيدي: «يقال: ما به كُوبَةٌ، كَهَمَزَةٍ، أَي: تُوْبَةٌ، وَرَنَاءٌ وَمَعْنَى»^(٩٤).

(٨٧) المصدر نفسه: (رنز) ٤٧٥.

(٨٨) المصدر نفسه: (أرز) ٤٦٦.

(٨٩) القاموس المحيط: (فسط) ٦٢٧.

(٩٠) المصدر نفسه: (تفرق) ٨٠٣.

(٩١) المصدر نفسه: (صنق) ٨٣١.

(٩٢) المصدر نفسه: (صنن) ١١١٦.

(٩٣) المصدر نفسه: (حبل) ٩٠٣.

(٩٤) تاج العروس: (كأب) ٩٣/٤.

ولبيان معنى تلك اللفظة لا بدّ من الرجوع إلى مادة (حبكر)، إذ قال الفيروزآبادي: «الْحَبَوُكْرُ، كَغَضَنْفَرٍ: رَمْلٌ يَضِلُّ فِيهِ السَّالِكُ، وَالذَّاهِيَةُ، وَالضَّخْمُ الْمُجْتَمِعُ الْخَلْقِ، وَالرَّجُلُ الْمُتَقَارِبُ الْخَطْوِ الْقَضِيْفُ»^(٩٥). وقارئ هذا النصّ سيضلّ لتعدد معاني هذه اللفظة المفسّرة.

ومثل هذا يُقال في تفسيره لفظة (الْقَثُولُ)، قال الفيروزآبادي: «الْقَثُولُ، كَعَثُولُ زِنَةٍ وَمَعْنَى»^(٩٦). ولبيان معنى اللفظة المفسّرة لا بدّ من الرجوع إلى مادة (عثل)، إذ قال: «الْعَثُولُ، كَقِرْشَبَ: الْفَدْمُ الْمُسْتَرْخِي، وَالكَثِيرُ شَعْرُ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ، وَالنَّخْلَةُ الْجَافِيَةُ الْغَلِيظَةُ»^(٩٧). وقارئ هذا النصّ سيضلّ أيضاً لتعدد معاني هذه اللفظة، فأَيُّ المعاني هو المقصود من اللفظة التي استعملها المعجميُّ للتمثيل بقوله: «كَعَثُولُ زِنَةٍ وَمَعْنَى»؟

ومن أمثلة تعدّد معاني اللفظة المفسّرة، تفسيره الفعل (مَتَّه) بالفعل (مَتَّحَ)، قال الفيروزآبادي: «مَتَّهَ الدَّلْوُ، كَمَنَعَ: مَتَّحَهَا»^(٩٨). وقد عانى الفعل المفسّر من هذا التعدّد الدلالي، قال: «مَتَّحَ الْمَاءَ، كَمَنَعَ: نَزَعَهُ، وَصَرَعَهُ، وَقَلَعَهُ، وَقَطَعَهُ، وَضَرَبَهُ»^(٩٩) مِمَّا يُوْدِي إِلَى إِبْهَامٍ وَغَمُوضٍ.

- الْأَسْنُ وَالْأَجْنُ:

قال الفيروزآبادي: «الْأَسْنُ مِنَ الْمَاءِ: الْأَجْنُ، وَالْفِعْلُ كَالْفِعْلِ»^(١٠٠). ولبيان معنى هذه اللفظة لا بدّ من الرجوع إلى مادة (أجن)، إذ قال:

(٩٥) القاموس المحيط: (حبكر) ٣٤٧.

(٩٦) المصدر نفسه: (عثل) ٩٦٥.

(٩٧) المصدر نفسه: (عثل) ٩٤٧.

(٩٨) القاموس المحيط: (مته) ١١٥٣.

(٩٩) المصدر نفسه: (متح) ٢٣٣.

(١٠٠) المصدر نفسه: (أسن) ١٠٨٣.

«الآجِنُ: الماءُ المُتَعَيِّرُ الطَّعْمِ واللَّوْنِ، أَجَنَ، كَضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَرِحَ، أَجْنَأُ وَأَجْنَأُ وَأُجُونًا»^(١٠١). محققاً بالإحالة الوزنية الإيجاز والاختصار، إذ أراد بقوله «والفِعْلُ كالفِعْلِ» أنَّ وزن الفعل من لفظة (آسِن) مماثل للفعل من اللفظة المفسرة (آجِن).

ومن مظاهر التعريف الدوري الأخرى أنَّ الفيروزآبادي في مواضع متعدّدة يُشَتَّتُ معنى اللفظة الواحدة في أكثر من مادّة، بسبب الاختلاف في اشتقاق هذه اللفظة.

ومن أمثلة ذلك (البَّازُ والبَازُ والبَازِي)، هذه الصور اللفظية الثلاث تُشير إلى مدلول واحد، وقد كرّرها الفيروزآبادي في ثلاثة مواضع بحسب الاشتقاق، إذ ذكر الصورة الأولى في مادة (بَاز) بقوله: «البَّازُ: البَازِي ج: أَبُوزٌ وَبُوزٌ وَبِيزَانٌ»^(١٠٢). والثانية في مادة (بوز)، بقوله: «البَّازُ: البَازِي ج: أَبُوزٌ وَبِيزَانٌ، وجمع البَازِي: بُزَاةٌ، وَيُعَادُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فِي ب ز ي»^(١٠٣). والثالثة في مادة (بزي): «والبَّازُ والبَازِي: ضَرَبٌ مِنَ الصُّقُورِ ج: بَوزٌ وَبُزَاةٌ وَأَبُوزٌ وَبُوزٌ وَبِيزَانٌ، كَأَنَّهُ مِنْ بَزَا يَبْزُو، إِذَا تَطَاوَلَ، وَتَأَنَّسَ»^(١٠٤).

الناظر في هذه النصوص الثلاثة يشخص أمامه أكثر من مخالفة، منها أنَّ صانع المعجم ضحّم معجمه بإيراده اللفظة الواحدة في مواضع متعددة، وكان الأخرى أن تكون في مكان واحد والإشارة إلى تعدد صورها اللفظية. ومن المخالفات أيضاً أنَّه لم يُشير إلى معنى هذه اللفظة إلا في الصورة الثالثة، وما سبق ذلك فهو تكرار، بمعنى أنَّه مؤمن بانتماء هذه اللفظة إلى

(١٠١) المصدر نفسه: (أجن) ١٠٨٢.

(١٠٢) المصدر نفسه: (بَاز) ٤٦٦.

(١٠٣) المصدر نفسه: (بوز) ٤٦٧.

(١٠٤) المصدر نفسه: (بزي) ١١٦١.

مادة (بزي)، ولكنه في الوقت نفسه يُخالف ذلك بقوله «كأنه من بزَا يَبْزُو»^(١٠٥). فضلاً عن أن ظهور الإحالة أسلوباً للتفسير في النصّ الثاني لم يستثمره المعجمي استثماراً أمثل، فيحَقِّق فائدته، وهي الاختصار وعدم التكرار؛ إذ إنّه من الأساليب التفسيرية المعروفة، التي يعتمد عليها صانع المعجم في الألفاظ التي يصلح ورودها في موضعين، فيحاول أن يُفسّر اللفظة في موضع واحد، ويُحيل في الآخر على ما قاله في الموضع الأول.

ومِمَّا يُؤْخَذ على الفيروزآبادي عند استعماله أسلوب الإحالة أن اللفظة لا يذكرها بعض الأحيان عن سهو في الموضع الذي أحال عليه. ومن ذلك قوله: «الِيلْمَقُ: القَبَاءُ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، ج: يِلَامِقٌ، وتقدّم في: ل م ق»^(١٠٥). وعند الرجوع إلى مادة (لمق) لم نجد ذكراً لهذه اللفظة^(١٠٦).

ومن مظاهر التعريف الدّوري الأخرى، تعريف الكلمة بنفسها، أو بكلمات من مشتقاتها. ومن أمثلة ذلك قول الفيروزآبادي: «وَتَفَ القِدْرَ يَيْتُفُهَا، وَأَوْتَفَهَا يُؤْتِفُهَا، ووَتَفَهَا تَوْتِفُهَا: جعل لها أَثَافِي»^(١٠٧). وقوله: «لاق الدّوَاةَ يَلِيْقُهَا لَيْقَةً وَلَيْقَاءً، وَأَلَاْقَهَا: جَعَلَ لَهَا لَيْقَةً»^(١٠٨). فلا يمكن لمستعمل المعجم تحديد المعنى المقصود؛ لأنّ اللفظة لا تُفسّر بنفسها أو بمشتقاتها. كلُّ ما تقدّم يقدر بالتعريف الجيّد، وقد وضع العلماء منذ أفلاطون وأرسطو شروطاً للتعريف الجيّد، وأضاف إليها الفلاسفة والمناطقة والمحدثون وعلماء الدلالة والمعجم شروطاً أخرى يُمكن إجمالها فيما يأتي^(١٠٩):

(١٠٥) القاموس المحيط: (يلمق) ٨٥٧.

(١٠٦) المصدر نفسه: (لمق) ٨٤٩.

(١٠٧) المصدر نفسه: (أثف) ٧٩٣.

(١٠٨) المصدر نفسه: (ليق) ٨٥٠.

(١٠٩) صناعة المعجم الحديث: ١٢٣-١٢٦.

١ - الاختصار والإيجاز: ينبغي في تعريفات المعجم ألا تبدد الكلمات ولا تستعمل في الشرح ما يمكن الاستغناء عنه؛ إذ إنَّ فنَّ التعريف لا يعتمد فقط على القدرة على التحليل والفهم، ولكن أيضاً على القدرة على شرح المعاني بإحكام مع براعة في الإيجاز.

٢ - السهولة والوضوح: لا يجوز تفسير اللفظة بلفظة غامضة، ولا تعريفها بما لا تُعرَّف به.

٣ - تجنُّب الدور: لا يجوز أن تدخل الكلمة المعرَّفة ولا مشتقاتها في التعريف إلا إذا كان المدخل مُركَّباً، وقصِدَ بشرحه المعنى الجديد الذي اكتسبه بالتركيب، كأن يُقال في تفسير المركَّب (طالب التربية): إنَّه الطالب الذي يُعدُّ تربويّاً ليعمل مدرّساً.

٤ - تجنُّب الإحالة إلى مجهول، أو إلى شيء لم يُعرَّف في مكانه.

٥ - مراعاة النوع الكلامي للكلمة المُعرَّفة، فتعريف الاسم يجب أن يبدأ باسم، والوصف بوصف... وهكذا. لذا عيب على بعض المعجمات القديمة قولها: الأكلف: لونٌ بين السَّواد والحمرة. وصواب التعريف: الكُلفَة: لونٌ بين السَّواد والحمرة، أو الأكلف: ما كان لونه بين السَّواد والحمرة.

قافية البحث:

أردنا في هذا البحث أن نميط اللثام عن شيءٍ ممَّا سُجِّل في قائمة المؤاخذات على المعجمات القديمة. ولا شكَّ في أن ذلك لا يسلب الجهد الكبير الذي بذله صنَّاعها حفاظاً على تراث الأمة ولغتها وتاريخها. ونستطيع أن نسجِّل مجموعةً من الملحوظات هي:

- على الرغم من تأخر ظهور الدرس المعجمي عند العرب إذا ما قيسوا بالأمم الأخرى، فإنَّهم خطُّوا خطوات واسعة جعلتهم في المقدمة، بما تركوا من تراث معجميٍّ ناهضٍ، حمل أسس الصناعة المعجمية ومعاييرها.

- كانت العلوم الشرعية سبباً في ازدهار حركة التأليف المعجمي عند العرب وغيرهم من الشعوب الأخرى التي حملت لواء الريادة في صناعة المعجم.

- عانت الصناعة المعجمية عند العرب على نحو عامٍ وعند الفيروزآبادي في القاموس المحيط على نحوٍ خاصٍ من مؤاخذات كثيرة، منها ما يُسمّى التعريف الدوري، وهو تفسير اللفظة بأخرى، ثمّ تفسير هذه الأخيرة بالأولى، وقد أدّى ذلك إلى الغموض والإبهام في مواضع متعددة، ممّا جعل مستعمل المعجم يدور في حلقة مفرغة بين اللفظتين المفسّرة والمفسّرة. وقد وردت في القاموس المحيط أمثلة كثيرة مصداقاً لذلك، منها التعريف بالدور بين القثاء والخيار، والنبأ والخبر، والحبّ والودّ، والمِرزاب والمِرزاب والميزاب، والحوت والسّمك، والزّوج والبعل، والقِرطاس والكاغد.

- توّسّلت أغلب المعجمات القديمة بالمغايرة أسلوباً في تفسير الألفاظ، ولا سيما التي تناولت التصورات التجريدية، وقد جعل بعض الباحثين ذلك عيباً، إلا أنّ الباحث لا يرى فيها عيباً بشرط استعمالها في الموضع المناسب، أي في الألفاظ التي يتّضح معناها بما يغيرها. ولكنّ الفيروزآبادي لم يكن مجيداً في استعمال هذا الأسلوب مع عدد من الألفاظ، بسبب اعتماده الدور في التعريف، ومن أمثلة ذلك التعريف بالدور بين الجور والعدل، والكرم واللؤم.

- من مظاهر التعريف الدوري تفسير اللفظة بأخرى غامضة تحتاج إلى تعريف، وبذلك غابت الوظيفة الأساسية للمدونة المعجمية. وممّا ورد من ذلك في القاموس المحيط، التعريف بالدور بين الشنث والشثن، والحضد والحضض، والقنقذ والشيهم، والرّنز والأرز، والفسيط والثفروق، والصنق والصنّ، والحبوكل والحبوكر، والآسن والآجن.

- من مظاهر التعريف الدوري الأخرى أنّ الفيروزآبادي في مواضع متعددة شتت معنى اللفظة الواحدة في أكثر من مادة بسبب الاختلاف في

اشتقاقها. ومن ذلك حديثه عن ألفاظ (البَّاز والبَّاز والَبَّازِي)، في ثلاث موادَّ، وهي في حقيقتها تعود إلى أصل واحد.

- من صور التعريف الدوري التي ظهرت عند الفيروزآبادي تعريف اللفظة بنفسها أو بكلمات من مشتقاتها، وهو أمر يخالف أسس التعريف الجيد، التي تنصُّ على أنَّ الكلمة لا تُفسَّر بنفسها أو بما اشتقَّ منها.

* * *

المصادر والمراجع

- * القرآن الكريم.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، ط ٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت.
- تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ط ١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٣ م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرّي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، ١٩٦٤ م.
- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤ م.

- رسالة الحدود، ابن سينا، تحقيق: محمد العبد، منشورات عكاظ العصرية، السكة الجديدة، ١٩١٠ م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣ م.
- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ١، دار العلم للملايين، القاهرة، ١٩٥٦ م.
- صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر، ط ١، عالم الكتب، ١٩٩٨ م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت بعد سنة ٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د. ت.
- في اللغة ودراستها، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤ م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٣ م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د. ت.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩ م.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦ م.
- المحيط في اللغة، صاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤ م.

- المدارس المعجمية، د. عبد القادر عبد الجليل، ط ١، دار صفاء، عمان ١٩٩٩ م.
- مدخل إلى فقه اللغة العربية، د. أحمد محمد قدور، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان ١٩٩٣ م.
- معجم الألفاظ الفارسية المعرّبة، السيد أدي شير، مكتبة لبنان، د. ت.
- المعجمات العربية - نقد وتقويم، نورية ذاکر العاني، الموسوعة الصغيرة (٣٧٢)، بغداد، ١٩٩١ م.
- المعجم العربي - بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، ط ٢، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان ١٩٩٤ م.
- المعجم العربي وقضايا التعريف، عبد العزيز المطاد، وهو بحث منشور ضمن كتاب (المعجم العربي العصري وإشكالاته)، إعداد: أحمد بريسول وكنزة بنعمر، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، ٢٠٠٧ م.
- المنطق الصوري والرياضي، عبد الرحمن بدوي، الكويت، ١٩٧٧ م.

* * *

تعليقات على بحث (التعريف الدوري في المعجم العربي)

في الحاشية (٥٢):

ليس من الصواب أن يرمي الباحث الفيروزآبادي هنا بالوهم إذ فسّر السمك بالحوث؛ لأنّ «الحوث» بعض ما يُسمّى به السمك في اللغة العربية. وقد نصّ العلماء على ذلك، ولم يخالف عنه أحد. على أنّ ثمة من قال: الحوث: ما عظم من السمك، وقال قوم: بل السمك كلّه حيتان. وكلام الباحث مبنيّ على اختلاف واضطراب؛ إذ كيف له أن يقبل بتفسير الحوث بالسمك على تجوّز كما قال؛ لأنّه من جنسه، وتعجّب من تفسير السمك بالحوث في كلام الفيروزآبادي؟!!

ثم إنّ الفيروزآبادي لم ينفرد بذلك، ولا سبق إليه. وتعريف السمك بالحوث من قبيل تعريف الشيء بما هو من جنسه، أو بنوع منه، وذلك جائز كما جاز أن يُعرّف الحوث بالسمك، = [المجلة]

حاشية (٩٧):

سرد عبارة «والنخلة الجافية الغليظة» موصولة بما قبلها دون تمييز = تحريف لا يجوز؛ لأنّ الفيروزآبادي ذكر للعشول، وهو على وزن «فِعْلَلٌ» معنيين أرادهما في كلامه: القدم المسترخي، والكثير شعر الرأس والجسد. وبذلك لم يكن في هذا النصّ تعدّد معانٍ يفضي إلى ضلالة القارئ كما رأى الباحث. ثم انتقل الفيروزآبادي إلى بناء آخر من نفس المادّة، فقال:

«وكصبور: الأحمق، ج ككُثب، والنخلة الجافية الغليظة». وهو يريد أن «عُثول» على وزن «فَعُول» يكون بمعنى الأحمق، وجمعه عُثُل، ويكون بمعنى النخلة الجافية الغليظة. = [المجلة]

حاشية (٩٩):

ليس في نصّ الفيروزآبادي تعدّد دلالي لـ«متح الماء»، بل هو معنى واحد، وهو المعنى الأوّل. فالمقصود من قوله: «متح الماء» نزع، أي جذب الماء بالدلو من البئر. وهو ما يؤكّده قوله في الموضوع الآخر: «مَتَّه الدلو، كمنع: مَتَّحَهَا». = [المجلة]

حاشية مستقلة*:

تصدير الفيروزآبادي المادّة بالواو حين قال: «و- بَزُو الشيء: عدله. والباز والبازي... إلخ» دليل واضح على أن البازي ذو أصل واويّ لا يائي. ثم قدر أن يكون مأخوذاً من الفعل «بزا يبزو، إذا تطاول، وتأنّس». ومن هنا كان اعتراض الباحث وتعبّبه على غير وجهه. = [المجلة]

* * *